مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

وحدة الفكر السياسي المعاصر

مسارات

نشرة شهرية تصدر عن وحدة الفكر السياسي المعاصر
تُعنى بقراءة وتحليل أهم الأحداث السياسية
في العالم الإسلامي

المجتمع الدولي وسوريا:
تراجع عن مسؤولية الحماية ... أم واقعية سياسية!

ثلاث سنوات من الاقتتال

معضلة «الخط الأحمر الأمريكي»

حرب باردة أم واقعية سياسية؟

الفشل الدولي والاحتجاج السعودي

عدد أكتوبر ٢٠١٣م

تتطور الأحداث في سوريا بعد إتمام الثورة شهرها الثلاثين عقب اندلاعها في ربيع الثاني ١٤٣٢هـ/ مارس ٢٠١١م، ويظهر للمراقب مدى تغير مفهوم التدخل الإنساني الذي قدمت مسارات تحليلاً تفصيلياً له منذ ظهوره وحتى تطور مفهومه على ضوء مبادئ مسؤولية الحماية وتطبيقها في ليبيا ١٤٣٢هـ/٢٠١١م ومالي ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م (عدد مايو ٢٠١٣).

تُركت مبادئ الحماية جانباً بعد التردد الدولي في كيفية التصرف حيال ما يجري في سوريا بعد قصف النظام الغوطة بالأسلحة الكيميائية. هذا التردد بين أهمية إعادة النظر في مبدأ التدخل الإنساني وإعادة التقويم لفاعليته وجدية المجتمع الدولي أيضاً في خوض حرب جديدة في الشرق الأوسط. ففي حين لم يفشل الغرب كلياً في الحشد الدولي لضرب النظام السوري، لكنه وجد مخرجاً من حرج المساءلة عن مدى التزام الولايات المتحدة بحماية المدنيين في الخارج حين استطاعت روسيا المجيء بحل مؤقت يجبر الغرب على التزام الدبلوماسية السياسية، وينقذ النظام السوري من ضربة مرتقبة في حال سلمت الأخيرة ترسانتها الكيميائية.

لذلك تقدم مسارات في هذا العدد دراسة لطبيعة الأحداث السورية التي تظهر مدى عجز المجتمع الدولي عن إيقاف المجازر على مدى ٣ سنوات.

الهجوم الكيميائي السوري: ملفات المخابرات[1]

(الولايات المتحدة)

الكاتب: وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية.

عدد صفحات التقرير: ٤ صفحات

عدد الضحايا التقديري: ١,٤٢٩ قتيلاً منهم ما لا يقل عن ٤٦٥ طفلاً.

اتفق كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا على أن الحكومة السورية استخدمت أسلحة كيميائية في الهجوم على الشعب السوري بالقرب من دمشق في شهر شوال ١٤٣٤هـ/أغسطس ٢٠١٣م. في حين تلقي سوريا المسؤولية على الثوار في اقتراف هذا الهجوم، وتقول روسيا: إنها «على درجة جيدة من الثقة» بأن الهجوم الكيميائي كان «استفزازاً من قبل المعارضة» - على الرغم من أن لا موسكو ولا دمشق استطاعا تقديم أي أدلة لدعم ادعاءاتهم. وفيما يأتي نظرة على التقارير الاستخباراتية للدول الغربية حول استخدام الأسلحة الكيميائية:

المصادر:

مصادر استخباراتية بشرية ورصد لاتصالات، ومجموعة كبيرة من التقارير.

أهم ما جاء في التقرير:

هناك درجة ثقة عالية لدى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وأجهزة استخباراتها بأن الحكومة السورية نفذت الهجوم الكيميائي. كما يعدُّ النظام السوري الأسلحة الكيميائية واحدة من أهم الأدوات في ترسانته العسكرية. كما قال التقرير «تنصتنا على مكالمة لمسؤول كبير يملك معلومات واسعة عن الهجوم، أكد أن النظام استخدم أسلحة كيميائية في ٢١ أغسطس، كما عبر هذا المسؤول عن ثقته بعدم قدرة مفتشي الأمم المتحدة على الحصول على الأدلة».

جدير بالملاحظة:

عدد الضحايا في التقرير الأمريكي يفوق عدد الضحايا المذكورين في التقريرين البريطاني والفرنسي. في حين عبر جون كيري أن غاز السارين قد استخدم، وأن أجهزة الاستخبارات الأمريكية لا تزال واعية ويقظة لعدم تكرار تجربة (حلبجة) بالعراق.

(فرنسا)

الكاتب: مصادر فرنسية عسكرية واستخباراتية.

عدد الصفحات: ٩ صفحات

عدد الضحايا: ٢٨١ قتيلاً على الأقل.

المصادر:

مصادر استخبارية فرنسيّة خاصة، كما أنها تعتمد على تحليل تقني معمّق لطواقم فرنسية متخصصة.

أهم ما جاء في التقرير:

«انطلاقاً من تحليل تقني ومنهجي لـ٤٧ شريط فيديو أصلي لأحداث ٢١ أغسطس، وقع تعداد أولي للضحايا في جميع الأحياء. هذه العينة وحدها مكنت من تعداد ما لا يقل عن ٢٨١ من القتلى في الغوطة الشرقيّة (أحياء عين ترما ودوما وعربين وجوبر وكفر بطنا و زملكا) والغربيّة (حي معضميّة الشام). معلومات (التقرير) الخاصة تؤكّد أن نصف الضحايا في مستشفى دوما هم من الأطفال والنساء وأن الموت الفوري يكون مآل ٥٠٪ منهم. يرجع الأطباء هذا لاستعمال كميّة كبيرة ومركّزة من المواد السامة».

جدير بالملاحظة:

يعدّ هذا الملف الأكثر تفصيلاً وإفادة، ومرفق به ستة مقاطع فيديو. كما يحتوي على وصف شامل لبرنامج الأسلحة الكيميائية السورية. يتهم الوحدة رقم ٤٥٠ من الدراسات العلمية السورية ومركز الأبحاث –التابعة لوزارة الدفاع– بكونها مسؤولة عن تجديد مخزونات الأسلحة الكيميائية وحراستها.

(بريطانيا)

الكاتب: لجنة الإستخبارات المشتركة

عدد الصفحات: ٣ صفحات

عدد الضحايا: ٣٥٠ قتيلاً على الأقل

المصادر:

تقارير استخباراتية وصور ومقاطع فيديو بالإضافة إلى مصادر دبلوماسية.

أهم ما جاء في التقرير:

«ليس بمقدور المعارضة أن تكون قد نفذت هجوماً كيمائياً على هذا النطاق. كما قام النظام باستخدام الأسلحة الكيميائية على نطاق مماثل في ١٤ حالة على الأقل في السابق، وهناك بعض المعلومات الاستخبارية تشير إلى مسؤولية النظام».

جدير بالملاحظة:

أدلة التقرير تفصيلية وقوية تستند خصوصاً على هجمات سابقة، كما حذر التقرير من أن التأخير في السماح للمحققين من معاينة موقع الجريمة سيؤدي إلى الصعوبة في جمع الأدلة المناسبة لإدانة الفاعل الحقيقي.

ثلاث سنوات من الاقتتال(٢)

عام ٢٠١١:

فبراير – قام خمسة عشر طفلاً بكتابة شعارات تنادي بالحرية على جدار مدرستهم، قامت سلطات الأمن بعد ذلك باعتقالهم وتعذيبهم، مما أطلق شرار الثورة.

مارس – خرجت أول الاحتجاجات في دمشق ومدينة درعا الجنوبية للمطالبة بالإفراج عن سجناء سياسيين، ولكن قامت قوات الأمن بإطلاق النار على عدد من المتظاهرين في درعا؛ مما أثار موجة من الاضطرابات العنيفة التي اجتاحت عدداً من المدن السورية على مدى الأشهر التالية. وأعلنت حينذاك الحكومة السورية عن عدد من الإصلاحات في محاولة لتهدئة الأوضاع، وجرى الإفراج عن عشرات السجناء السياسيين، وتم تغيير مجلس الوزراء ورفع حالة الطوارئ التي استمرت ٤٨ عاماً.

مايو – دخلت دبابات الجيش السوري درعا وبانياس وحمص وضواحي دمشق، في محاولة لسحق الاحتجاجات المناهضة للنظام في حين قامت الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي بتشديد العقوبات على النظام السوري.

يونيو – أعلنت الحكومة السورية مقتل ١٢٠ فرداً من قوات الأمن على يد «عصابات مسلحة» شمال جسر الشغور (وهي مدينة تقع في شمال غرب سوريا على نهر العاصي، تابعة لمحافظة إدلب). قامت قوات الأمن على إثرها بمحاصرة البلدة مما تسبب بفرار ١٠,٠٠٠ شخص إلى تركيا. في حين تعهد الأسد ببدء «حوار وطني» والشروع بإصلاحات. كما قدمت الوكالة الدولية للطاقة النووية تقريراً ضد سوريا بسبب مفاعلها النووي الذي قامت إسرائيل بتدمير هيكله في غارة جوية عام ٢٠٠٧م في ضواحي مدينة دير الزور.

يوليو – أصدر بشار الأسد مرسوماً يقضي بإعفاء محافظ حماه أحمد خالد عبد العزيز من مهامه بعد خروج مظاهرة كبيرة في حماة أدت إلى إرسال قوات الأسد إلى المحافظة التي قتلت عدداً كبيراً من المتظاهرين، وأدت هذه الأحداث إلى تجمع المعارضة في إسطنبول لتشكيل معارضة موحدة.

أكتوبر – المجلس الوطني السوري -وهو هيئة معارضة جرى تشكيلها حديثاً- يعلن تكوين جبهة مشتركة من المعارضين في الداخل والمنفى. في هذه الأثناء استخدمت روسيا والصين حق النقض (الفيتو) ضد قرار للأمم المتحدة يدين سوريا.

أكتوبر/نوفمبر – تم تشكيل لجنة وزارية تابعة لجامعة الدول العربية لبحث الأزمة السورية، واقترحت اللجنة مبادرة تتضمن أربعة عناصر أساسية وهي: وقف كافة أعمال العنف من أي مصدر كان حماية للمواطنين السوريين والإفراج عن المعتقلين بسبب الأحداث الراهنة، واخلاء المدن والأحياء السكنية من جميع المظاهر المسلحة وفتح المجال أمام منظمات جامعة الدول العربية المعنية ووسائل الإعلام العربية والدولية للتنقل بحرية في جميع أنحاء سوريا للإطلاع على حقيقة الأوضاع ورصد مايدور فيها من أحداث.

نوفمبر – بعد رفض سوريا للمبادرة العربية، صوَّت أعضاء جامعة الدول العربية لتعليق عضوية سوريا متهمين إيّاها بإفشال تنفيذ خطة السلام العربية، كما فرضت عقوبات على النظام السوري. وفي هذا الشهر استهدف الجيش الحر قاعدة عسكرية قرب دمشق في هجوم يعتبر الأعنف منذ بدء الاحتجاجات، في حين قام بعض أنصار الحكومة بمهاجمة سفارات أجنبية.

ديسمبر – سوريا توافق على مبادرة الجامعة العربية للسماح بمراقبين عرب لزيارة البلاد، في حين خرج الآلاف من

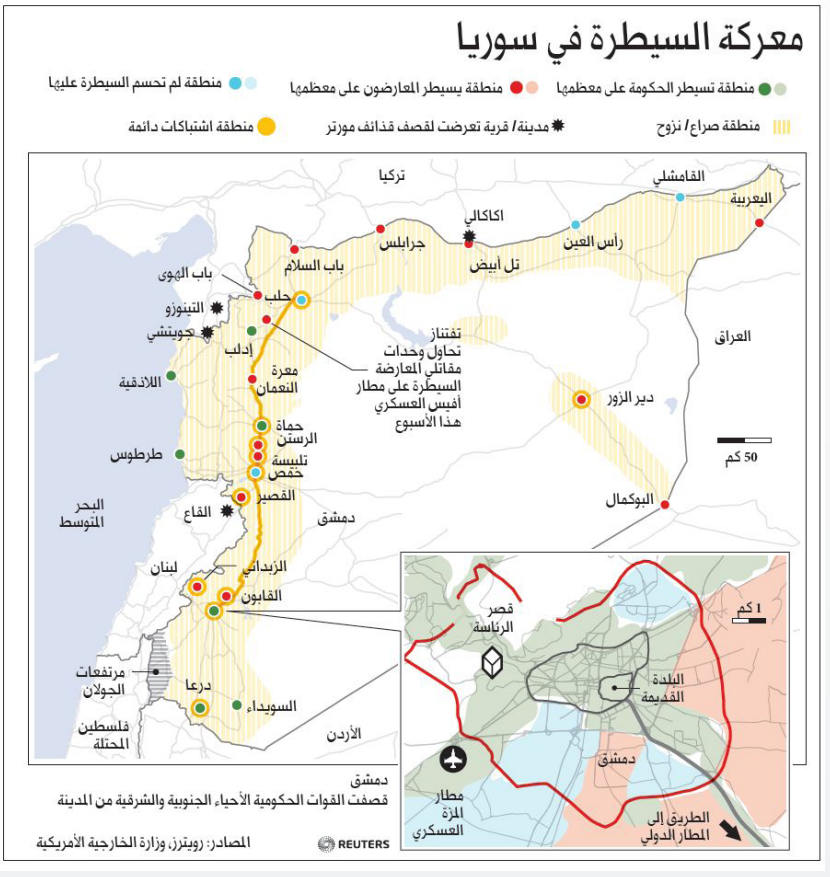

المتظاهرين في حمص لاستقبالهم. علقت الجامعة بعثتها في يناير بسبب تفاقم العنف هناك. كما أدى انفجاران انتحاريان خارج مبانٍ أمنية في دمشق إلى مقتل ٤٤ شخصاً حيث اتهمت المعارضة الحكومة السورية بتدبير هذه الهجمات.

عام ٢٠١٢:

فبراير – عرقلت روسيا والصين مشروع قرار لمجلس الأمن الدولي يدعو لتشكيل حكومة إنتقالية ذات سلطة كاملة. كما صعدت الحكومة السورية قصف حمص وغيرها من المدن، في حين استطاعت إعادة السيطرة على منطقة حمص و بابا عمرو. كما أعلنت الأمم المتحدة مقتل أكثر من ٧٥٠٠ شخص منذ اندلاع العنف.

مارس – أيّد مجلس الأمن الدولي خطة سلام غير ملزمة صاغها مبعوث الأمم المتحدة كوفي عنان بعد أن أدخلت الصين وروسيا بعض التعديلات عليها. فشلت الأمم المتحدة في تنفيذ القرار حين طلب بشار الجعفري –سفير سوريا لدى الأمم المتحدة– وقف التمويل الخارجي للمعارضة.

مايو – أدان مجلس الأمن الدولي بشدة استخدام الحكومة الأسلحة الثقيلة التي أدت إلى مقتل مئة مدني في الحولة بالقرب من حمص. كما قامت كل من فرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا وإيطاليا و إسبانيا وكندا وأستراليا بطرد دبلوماسيين سوريين كبار احتجاجاً على سياسات الحكومة السورية.

أغسطس – طالب قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة من الرئيس الأسد الاستقالة، في حين تسارع عدد الانشقاقات في صفوف حزب البعث الحاكم، ومنهم رئيس وزرائه رياض حجاب. كما حذر الرئيس الأمريكي باراك أوباما أن أي استخدام للسلاح الكيميائي من قبل النظام السوري سيجبر

الولايات المتحدة على التدخل العسكري.

سبتمبر - أعلن الجيش السوري الحر مسؤوليته عن التفجيرين اللذين استهدفا مقر القيادة العسكرية في دمشق.

اكتوبر - ازداد التوتر بين سوريا وتركيا بعد سقوط عدد من قذائف الهاون السورية على بلدة حدودية تركية مما أدى الى مقتل خمسة مدنيين. ازداد هذا التوتر ليصل إلى مرحلة حظر تركيا لتحليق الطائرات السورية قرب المجال الجوي التركي.

نوفمبر - اتحاد عدد من قوى المعارضة لتكوين الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية بما في ذلك المجلس الوطني السوري في اجتماع ضم جميع أطياف المعارضة في قطر، في حين رفضت جبهة النصرة وكتائب التوحيد الانضمام إلى التحالف.

ديسمبر - انضمت الولايات المتحدة إلى بريطانيا وفرنسا وتركيا ودول الخليج في الاعتراف بالائتلاف الوطني للمعارضة بأنه الممثل الشرعي للشعب السوري.

عام ٢٠١٣:

يناير - اتهمت سوريا الطيران الإسرائيلي بمهاجمة مركز للأبحاث العسكرية بمنطقة جمرايا بالقرب من دمشق، لكنها نفت التقارير التي تفيد بأن شاحنات تحمل أسلحة متجهة إلى لبنان قد استهدفت.

مارس - الطائرات الحربية السورية تقصف شمال مدينة الرقة بعد سيطرة المعارضة عليها في حين قدمت الولايات المتحدة وبريطانيا مساعدات غير عسكرية للمقاتلين، كما اقترحت بريطانيا وفرنسا رفع الحظر المفروض على الأسلحة، وفي هذا الشهر تم انتخاب غسان هيتو لرئاسة الوزارة ومعاذ الخطيب لرئاسة الائتلاف الوطني.

ابريل - طلبت الولايات المتحدة وبريطانيا التحقيق في الادعاءات التي تتهم الحكومة السورية باستخدام أسلحة كيميائية، كما نجا رئيس وزراء النظام السوري نادر حقي من محاولة اغتيال في دمشق. كما قام معاذ الخطيب، رئيس ائتلاف المعارضة الوطنية، بالاستقالة من منصبه بسبب التدخلات الأجنبية وعدم وفاء كثير من هذه الدول بالتزاماتها وحل محله جورج صبرا.

مايو - جرى تبادل إطلاق نار بين القوات السورية والإسرائيلية في مرتفعات الجولان، كما نفت الحكومة من جديد الاتهامات الموجهة لها باستخدام أسلحة كيميائية ضد المدنيين، وقرر زعماء الاتحاد الأوربي عدم تجديد حظر الأسلحة على سوريا في خطوة لبدء تسليح المعارضة.

مايو /يونيو - استطاعت قوات النظام السوري بمساعدة قوات حزب الله المتحالفة معها من استعادة البلدة الاستراتيجية (القصير) الواقعة بين حمص والحدود اللبنانية.

يوليو - استبدل أحمد الجربا بجورج صبرا كما قدم غسان هيتو استقالته معللاً ذلك بعدم قدرته على تشكيل حكومة على

الأراضي التي يسيطر عليها الجيش الحر.

أغسطس ٢٠١٣ - مجزرة الغوطة:

أدى تصاعد الأحداث في سوريا إلى قصف قوات بشار الأسد الغوطة في ريف دمشق بالأسلحة الكيميائية، وأدى هذا الاستهداف في الـ ٢١ من أغسطس إلى مقتل ١٤٢٩ شخصاً بينهم ٤٢٦ طفلاً (بحسب الاستخبارات الأمريكية)، وجرى اتهام النظام السوري على مستوى دولي بأنه وراء هذه الجريمة، ودعا رئيس الائتلاف الوطني لقوى المعارضة أحمد الجربا إلى عقد اجتماع عاجل في مجلس الأمن للبحث في موضوع المجزرة وسبل الرد عليها.

.....

معضلة «الخط الأحمر الأمريكي»

كانت قوة ردة فعل الرئيس الأمريكي باراك أوباما ضد النظام السوري بُعيد أحداث الغوطة محاولة إثبات مدى جدية الولايات المتحدة للوقوف ضد استخدام الأسلحة الكيميائية والمضي في تعهدها لمواجهة الجرائم ضد الإنسانية، خصوصاً أن الرئيس الأمريكي باراك أوباما قد صرح قبل سنة من أحداث الغوطة (شوال ١٤٣٣هـ/ أغسطس ٢٠١٢م) أن استخدام النظام السوري أو أي دولة أخرى الاسلحة الكيميائية يعدّ «خطاً أحمر» يجيز للولايات المتحدة والمجتمع الدولي التدخل العسكري حال حصوله. وأعاد الرئيس الأمريكي أوباما (في ٢٨ شوال ١٤٣٣هـ في الرابع من سبتمبر ٢٠١٣م) من جديد تشديده على أهمية هذا «الخط الأحمر» بعد أحداث الغوطة موضحاً أن عدم التدخل في سوريا سيضع مصداقية المجتمع الدولي على المحك.

ولكن تردد الولايات المتحدة جعل مصداقيتها هي على المحك، خصوصاً حين سعى الرئيس أوباما إلى أن يحظى بتفويض من الكونغرس لتوجيه ضربة عسكرية ضد النظام السوري. وفي ذلك الوقت كان العالم بأجمعه ينتظر ضربة عسكرية أمريكية ضد نظام بشار الأسد، فالرئيس لا يحتاج إلى أي تفويض من الكونغرس، خصوصاً أنه سبق لمجلس النواب أن صوّت بأغلبية ساحقة ضد توجيه ضربات عسكرية تستهدف نظام الرئيس الليبي السابق معمر القذافي، ولكن أوباما تجاهل هذا التصويت، وضرب طرابلس بعد أقل من شهر من اندلاع الثورة هناك.

كما أعرب جون كيري -وزير الخارجية الأمريكية- بأن الكونغرس سيؤيد أوباما مع تأكيده أن الرئيس الأمريكي قادر على المضي قدماً في العمل العسكري حتى من دون موافقة الكونغرس، مذكراً بأن للرئيس الحق في اتخاذ إجراءات «بغض النظر عما يفعله الكونغرس». و مع ذلك فقد قرر الرئيس، في ظل عدم وجود خيارات جيدة، أن يجعل الكونغرس هو الحكم في مسألة استخدام القوة ضد نظام بشار الأسد مؤكداً أن الضربة ستكون سريعة ومحدودة. إلا أن أعضاء الكونغرس عجزوا عن الوصول إلى موقف موحد مما يجب اتخاذه ضد النظام السوري، ويمكن تقسيم مواقفهم خمس مجموعات[٣]:

- مجموعة تؤيد ضربة عسكرية بأسرع وقت (وتشمل هذه المجموعة السيناتور بوب مينينديز (D-N.J)، كارل ليفين (D-Mich)، وبيل نيلسون (D-Fla) وجوني إيزاكسون (R-Ga)، والنائب بيتر كينغ (R-N.Y)، ونانسي بيلوسي (D-CA) زعيمة الأقلية في مجلس النواب، وستيني هوير (D-Md). وذكر بيل نيلسون في بيان له أنه يؤيد قرار الرئيس، وأن الضربة يجب أن تتم في أسرع وقت ممكن.

وقال بيتر كينغ إن انتظار أوباما قرار الكونغرس يبين أن الرئيس تخلى عن مسؤوليته كقائد، وأن فعلته هذه ستضعف سلطة رؤساء الولايات المتحدة في المستقبل، فالرئيس لا يحتاج إلى إذن الكونغرس لشن هجمة عسكرية، كما أنه لا يحتاج لموافقة الـ ٥٣٥ عضواً في الكونغرس لفرض عقوبات على تجاوز خطه الأحمر.

• مجموعة تطالب بـ «عمل عسكري كبير» ويضم هذا التجمع الصغير الشيوخ جون ماكين (R-Az)، وليندسي غراهام(R-SC) حيث أكدوا أن الضربة العسكرية يجب أن تشكل جزءاً من استراتيجية شاملة لتغيير الوضع في سوريا، وأن تهدف إلى إزالة نظام الأسد، وإنهاء الصراع الذي يشكل خطراً على مصالح الولايات المتحدة وأمنها القومي.

• مجموعة تطالب بمناقشة المسألة وتميل نحو التحفظ (وهي تشكل أكبر تجمع لأعضاء الكونغرس). معظم المشرعين في هذه المجموعة، بينهم السيناتور كريستوفر كونر (D-Del)، والنائب تيري رادل (R-FL19)، يرون أنه من الضروري مراجعة الأدلة والبراهين بعناية كبيرة قبل الشروع في عملية التصويت لأن إدارة الرئيس يجب أن توفر أجوبة عن تهديد الأمن الوطني الذي يواجه الولايات المتحدة، وكيف يمكن حماية الجيش الأمريكي من أن يزج به في حرب أهلية، وفي الوقت نفسه حماية أرواح الجنود، وأنه على الحكومة الأمريكية توفير خطة تشمل الأهداف واستراتيجية الخروج.

• مجموعة تشكك بالعملية العسكرية، وتضم عدداً من الجمهوريين والديمقراطيين، أمثال السيناتور جو مانشين (D-W. Va) الذي ذكر أن التدخلات السابقة للولايات المتحدة تجعل من الضروري الآن الاستناد إلى أدلة دامغة تثبت أن هنالك خطراً وشيكاً على أمن الشعب الأمريكي وحلفاء الولايات المتحدة قبل الإقدام على أي عمل عسكري. وأكد السيناتور ماركو روبيو (R-Fla) أن الولايات المتحدة ينبغي أن تشارك عسكرياً فقط في حال سعيها إلى الحصول على أهداف واضحة وقابلة للتحقيق للحفاظ على الأمن القومي. أما السيناتور لامار الكساندر (R-Tenn) فقد تساءل عن مدى خطورة الضربة العسكرية على سوريا وما تبعاتها وعواقبها، وأن الخيار العسكري ليس الخيار الوحيد المتوافر، حتى لو ثبت تورط نظام الأسد في الهجوم الكيميائي.

• مجموعة ضد التحرك العسكري وتضم تحالفاً غير متوقع من محافظي حزب الشاي والحمائم اللبرالية الذين لا يزالون يتذكرون عواقب النقاش قبيل الحرب على العراق عام ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م. حيث شن النائب جاستن ماش (R-Mich) هجوماً ضد التحرك العسكري من خلال مواقع التواصل الاجتماعي.

وواضح أن التدخل العسكري في العراق قد أثر في عدد من صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية لأن معظم المناهضين للضربة العسكرية يعللون موقفهم الرافض للتدخل في سوريا بسبب ما حدث في العراق عام ٢٠٠٣م، خصوصاً أن الحرب على العراق جرى تسويغها بدعوى حيازته على أسلحة دمار شامل، وبما أن الهجوم على سوريا سيستند إلى السبب نفسه، فإن صناع القرار في الولايات المتحدة يرون أن الإقدام على توجيه الضربة العسكرية سيكون إعادة للأحداث التي حدثت قبل ١٠ سنوات، خصوصاً إذا اتضح لاحقاً أن قوات الأسد لم تستخدم السلاح الكيميائي.

لذلك عبر وزيرا الدفاع السابقان للرئيس أوباما روبرت غيتس وليون بانيتا عن شكوكهم في تعامل إدارة الرئيس أوباما مع الأزمة في سوريا. ومع أن بانيتا وجد أنه من الضروري التدخل في سوريا في أقرب وقت ممكن، فقد عارض غيتس ذلك محذراً من أن العملية العسكرية في سوريا ستكون ذات أضرار جسيمة. وفي هذا السياق، لا يمكن تجاهل أن غيتس كان وزيراً للدفاع أيضاً في عهد الرئيس السابق جورج بوش، وقد صرح أنه من الضروري تعلم الدروس من التدخلات السابقة التي كان لها نتائج سلبية في أفغانستان والعراق وليبيا[٤].

التردد الدولي:

بعد أحداث الغوطة بأيام قامت الأمم المتحدة بإرسال فريق من المحققين لتعرف نوع الهجوم وهل قد جرى فعلاً استهداف

الغوطة بأسلحة كيميائية. لذلك طلبت الأمم المتحدة من الولايات المتحدة وحلفائها عدم التسرع بإجراء أي عمل عسكري، وإعطاء المحققين مهلة لاكتشاف الحقائق. كما طالبت الأمم المتحدة بأن أي عمل عسكري يجب أن يتم من خلال مؤسساتها.

ولكن حتى بعد مناشدات الأمين العام للأمم المتحدة، أكدت الحكومة الفرنسية استناداً إلى معلومات استخباراتية نشرتها في الثاني من سبتمبر أن قوات الرئيس السوري، بشار الأسد، هي التي نفذت الهجوم الكيميائي. وقد شملت هذه المعلومات تقريراً من تسع صفحات وفيديو يبين أن قوات الأسد استخدمت السلاح الكيميائي.

كما أن الضوء الأخضر الذي أعطته سوريا للسماح لمفتشي الأمم المتحدة لم يأتِ إلا بعد ما يقرب من خمسة أيام على الهجوم، وقد جرى استقباله بتشكك من قبل القادة الغربيين وخبراء الأسلحة الكيميائية، إذ قالوا: إن الوقت أصبح متأخراً جداً للمفتشين لجمع نتائج علمية مفيدة.

أما في لندن، فقد حاول رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون الضغط للحصول على موافقة البرلمان بما يخوله بالقيام بهجوم سريع ومحدود ضد نظام الأسد من غير استخدام القوات البرية على الأرض. ولكن كاميرون لم ينجح في الحصول على الضوء الأخضر بعد هزيمة مذلة في مجلس العموم خيمت عليها ذكرى حرب العراق عام ٢٠٠٣م. وقد كان كاميرون واعياً صعوبة الدخول في حرب ثانية في الشرق الأوسط بعد الإجراءات المثيرة للشك التي سبق أن اتخذتها حكومة توني بلير في إطار استعدادها للحرب على العراق، وكانت حجة كاميرون أن الوضع في سوريا مختلف تماماً عن العراق، لأن الحرب على سوريا لن تكون غزواً أو بحثاً عن أسلحة دمار شامل، بل لمعاقبة النظام السوري على استخدامه أسلحة كيميائية ضد شعبه[٥].

إخفاق كاميرون في الحصول على موافقة مجلس العموم لم يؤثر في رغبة فرنسا في المضي قدماً في الإعداد لتوجيه ضربة عسكرية ضد سوريا. حيث كانت طائرات رافال على استعداد للهجوم في غضون ساعات في الـ ٣١ من أغسطس، ولكن فرانسوا هولاند تلقى اتصالاً هاتفياً من الرئيس الأمريكي أوباما يخبره بعزمه على الذهاب إلى الكونغرس للحصول على تصويت يخوله القيام بعمل عسكري ضد نظام الأسد. لذلك اضطر هولاند في أعقاب المكالمة الهاتفية إلى أن يوقف الضربة العسكرية التي كانت على وشك أن تتم[٦].

يتبين من هذه المراجعة أنه كان هناك، في بداية الأمر، تحرك قوي ضد نظام الأسد عقب أحداث الغوطة حيث سعت فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة بقوة إلى حشد المجتمع الدولي لصالح ضربة عسكرية محتملة ضد نظام الأسد. واستندت هذه الدول الثلاث على أدلة قوية جمعتها استخباراتها توضح أن النظام السوري فعلاً استخدم السلاح الكيميائي ضد شعبه (انظر صفحة ٤ و ٥ في هذا العدد). لكن الحديث عن مسؤولية الحماية ومعاقبة نظام الأسد من خلال التدخل العسكري لم يساعد هذه الدول على حشد الدعم اللازم في الداخل والخارج. وفي المقابل صرحت روسيا على لسان وزير خارجيتها سيرغي لافروف أن لديها أدلة توضح أن الهجوم الكيميائي الذي استهدف ريف دمشق نفذته المعارضة، وأن الأمم المتحدة في تقريرها لم تستطع أن توضح المسؤول عن هذا الاستهداف، حيث اكتفى التقرير بالإشارة فقط إلى حدوث هجوم كيميائي بدون توجيه أصابع الاتهام إلى جهة محددة.

في هذه الأثناء وصل وفد من الحكومة السورية إلى موسكو يوم ٩ سبتمبر للتشاور في ظل حدوث أي هجوم عسكري، ولكن لم يكن يعلم أعضاء هذا الوفد أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين سيتخذ قراراً خلال ساعات يغير فيه موازين القوى. فقد التقط بوتين جواباً لجون كيري على سؤال في لندن عما يمكن للأسد أن يفعله لتلافي الضربة الأمريكية، حيث قال كيري: «إن على الأسد تسليم جميع الأسلحة الكيميائية التي بحوزته إلى المجتمع الدولي مطلع الأسبوع المقبل، وأنه إذا سلّم الأسد جميع ترسانته الكيميائية فلن يتعرض إلى ضربة عسكرية». وكانت تلك الإجابة بمنزلة الإشارة لروسيا التي سارعت إلى التحدث مع كيري وإبلاغه بقبول سوريا الاتفاق وموافقتها على تسليم ترسانتها من الأسلحة الكيميائية للمجتمع الدولي.

وبهذا، التقى كيري مع لافروف مرة أخرى في جنيف في الرابع عشر من سبتمبر لإبرام صفقة تسليم الأسلحة الكيميائية:

وفيما يأتي النقاط الرئيسة للاتفاق:

- تطلب الولايات المتحدة وروسيا من منظمة حظر استخدام الأسلحة الكيميائية الموافقة على إجراءات غير عادية خلال الأيام القليلة القادمة «لتدمير برنامج الأسلحة الكيميائية السوري على وجه السرعة والتحقق بطريقة صارمة من ذلك».
- تعمل الولايات المتحدة وروسيا معاً لتبني قرار سريع من الأمم المتحدة لتنفيذ قرار منظمة حظر استخدام الأسلحة الكيمائية بما في ذلك خطوات لضمان التحقق من التنفيذ وفاعليته.
- يتعين على سوريا ضمان حق تفتيش كل المواقع في سوريا على الفور ودون قيود.
- إذا لم تلتزم سوريا -بما في ذلك النقل غير المرخص للأسلحة الكيمائية أو استخدامها من جانب أي طرف في سوريا- فيجب أن يفرض مجلس الأمن «إجراءات» بموجب قرار يصدر على أساس الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة (الذي يجيز استخدام القوة).
- على سوريا أن تقدم في غضون أسبوع «قائمة شاملة تتضمن أسماء أسلحتها الكيميائية وأنواعها وكمياتها، وأنواع الذخائر، وموقع التخزين وشكله، والإنتاج والأبحاث ومنشآت التطوير».
- تريد الولايات المتحدة وروسيا تدمير الأسلحة خارج سوريا إذا أمكن ذلك.
- يتعين القضاء على منشآت تطوير الأسلحة الكيميائية وصنعها، ونظم إطلاق الأسلحة.

يشمل الاتفاق المواعيد المستهدفة الآتية:

- استكمال التفتيش الأولي الميداني للمواقع المعلن عنها بحلول نوفمبر/تشرين الثاني.
- تدمير معدات الإنتاج ومزج العناصر وتعبئتها بحلول نوفمبر/تشرين الثاني.
- القضاء الكامل على كل مواد الأسلحة الكيميائية ومعداتها في النصف الأول من عام ٢٠١٤م[٧].

وفي إشارة لافتة أثنى جون كيري في مطلع أكتوبر على الرئيس بشار الأسد، بعد أن أكد المراقبون الدوليون أن تدمير ترسانة الأسد قد بدأ فعلاً، إذ أشاد كيري بامتثال الأسد، وتعاون الروس في هذا الخصوص.

حرب باردة أم واقعية سياسية؟

يرى غارث إفانز وزير الخارجية الأسترالي السابق والمنظر الرئيس لمبادئ مسؤولية الحماية أن الوضع في سوريا يبين أن هذه المبادئ قد نحيت جانباً ولكنها لم تمت. ويؤكد إفانز أن العالم اتفق أخيراً على أهمية هذه المبادئ التي بدأ مجلس الأمن بوضعها دائماً في الواجهة، وتضمينها في جميع قراراته، ولكن الخلاف الآن في مجلس الأمن هو في الحقيقة حول كيفية تطبيق هذه المبادئ في حالات صعبة جداً (كالحاصل الان في سوريا)[٨].

لذلك، فإن التردد في التدخل العسكري ضد النظام السوري يوضح أن هنالك سجالاً حول شرعية الحملة العسكرية، فهناك

توجه يعارض العمل العسكري ضد النظام السوري، ويرى أنه ليس الرد المناسب على الانتهاكات التي قام بها النظام السوري، في حين يعارض رأي آخر العمل العسكري بشكل كامل، ويرى أنه ليس الوسيلة الملائمة لحماية السكان المدنيين.

ويبدو أنه لا توجد فرصة في المستقبل المنظور في أن تشن الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة هجوماً عسكرياً على سوريا، فكل من أوباما وكاميرون في مواقف ضعيفة محلياً وبحاجة إلى الحصول على موافقة من الهيئات التشريعية الخاصة بهم (بعد أن تخلى أوباما عن حقه الدستوري في توجيه ضربة عسكرية دون أخذ موافقة الكونغرس). ومع أن مبدأ مسؤولية الحماية أصبح الآن جزءاً لا يتجزأ من القانون الدولي، إلا أنه ما تزال هناك معارضات حكومية قوية لتطبيقاته، لا سيما من موسكو وبكين وغيرها، مما يجعل من مبدأ مسؤولية الحماية مسوغاً للتدخل العسكري فقط عندما تسمح الظروف الجيوسياسية لذلك وليس ملزماً للمجتمع الدولي.

كانت الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا على أهبة الاستعداد للتدخل العسكري في سوريا، ولكن ذلك التحرك السريع قابله تراجع فاجأ المجتمع الدولي، وخصوصاً الذين كانوا يرون أن الولايات المتحدة وحلفاءها قد تحركوا من دافع إنساني. ولكن طلب أوباما موافقة الكونغرس لم يكن ليجلب سوى الخلاف لا الإجماع. والتراجع عن توجيه ضربة عسكرية إلى سوريا، وفتح المجال للدبلوماسية بين روسيا والولايات المتحدة يبين أن كلا الجانبين واع بمصالحهم المشتركة في سوريا.

ويرى يوشكا فيشر -وزير الخارجية الألماني السابق- أن الحكومة السورية وإن قتلت شعبها بالغاز السام، فإن الغرب يفضل عدم الدخول في حرب جديدة، خصوصاً بعد عشر سنوات من الحرب في أفغانستان والعراق، فلا الولايات المتحدة ولا المملكة المتحدة - ولا معظم أعضاء حلف شمال الأطلسي الأخرى – يريدون أن يدخلوا في صراع جديد في الشرق الأوسط قد يوسع دائرة العنف في المنطقة، ويساعد الجماعات المتطرفة على كسب موازين القوى[٩].

كما أعلن الرئيس أوباما بعد شهر من مجزرة الغوطة في الجمعية العامة أن الولايات المتحدة سوف تستخدم كل ما لديها من قوة، بما في ذلك القوة العسكرية، للدفاع عن مصالحها، حتى وإن كان ذلك عدم التدخل في مجريات الأحداث في سوريا. هذا التصريح يوضح أن الولايات المتحدة، وإن كلفها ذلك مصداقيتها، ترى مصلحتها في أعلى سلم الأولويات. فتحرك الولايات المتحدة السريع بعد ما جرى بالغوطة كان متسرعاً، ولكنه يدل على الدور الذي طالما قامت به الولايات المتحدة لتكون رائدة في الزعم عن الدفاع عن حقوق الإنسان، ولكن هذا التسرع كلف الولايات المتحدة مصداقيتها وأوضح، كما قال أوباما في الجمعية العامة، أن مصالح الولايات المتحدة تأتي أولاً.

لذلك قد يجادل بعض الدارسين بأن الولايات المتحدة وحلفاءها قد لا يريدون التدخل في سوريا خوفاً من تكرار سيناريو العراق. إلا أن الكثير من المحللين، مثل الدبلوماسي الألماني ورئيس مؤتمر ميونخ فولفغانغ اشينغر يرون أن عدم التدخل هو تكرار حقيقي وصارخ لحرب البوسنة في منتصف تسعينيات القرن الماضي، ففي حين أصبحت أفغانستان والعراق ذريعتين لعدم التدخل في حرب لن تكون لمصلحة الولايات المتحدة، فالوضع في سوريا يشبه -إلى حد كبير- البوسنة التي حاول الغرب عدم التدخل العسكري فيها، ومحاولة الوصول الى مفاوضات وخطط سلام كاتفاقية (فانس-اون) التي لم تطبق، ولم تساعد على الوصول إلى حل في الأزمة البوسنية.

إلا أن إبرام اتفاق دايتون، الذي أنهى حرب البوسنة في عام ١٩٩٥م، لم يكن ليحصل لولا أن ميلوسيفيتش وصرب البوسنة وجدوا أنه من الأجدر التوجه إلى حل تفاوضي بعد أن استطاع الجانب الكرواتي الحصول على مكاسب إقليمية وبعد أن هددت دول حلف النيتو باستخدام القوة، وهو شبيه بما يحدث في سوريا اليوم. وبعد مقارنة الوضع في سوريا بما حدث في البوسنة، فالحل الوحيد كان على أساس تفاهم مشترك بين الولايات المتحدة وروسيا. فعلى الرغم من أن البلدين كانا على خلاف حول سياساتهما في البلقان ، كان عليهما أن يجدا أرضية مشتركة للوصول إلى اتفاق دايتون[١٠].

من المهم جداً النظر إلى ليبيا أيضاً وكيف كان التدخل العسكري فيها سريعاً ومحدوداً، لذلك يبدو أن التردد الآن

في توجيه ضربة عسكرية للنظام السوري ليس بسبب عدم الوصول إلى إجماع في مجلس الأمن لأن روسيا والصين وقفا حائلاً دون حدوثه، ولكن التخوف الذي يشل أي عمل عسكري هو عواقب هذا العمل، سواء تسبب في تغيير النظام أم في إضعافه، فالولايات المتحدة وغيرها يجدون أن بقاء الوضع كما هو عليه، وإن كبد خسائر كبيرة في أرواح السوريين، فلن يجرّ أي ويلات على المنطقة، كما سيحدث لو تدخلت بعض الدول وغيرت موازين القوى. لذلك يبدو أن المأساة في سوريا ستستمر لوقت ليس بقليل، وكما أوضح يوشكا فيشر و فولفغانغ اشينغر، فإن الحالة السورية هي تكرار للسيناريو البوسني الذي استمر ثلاث سنوات. ولكن يبدو أن الوضع في سوريا قد يستمر مدة أطول في ظل وجود معارضة منقسمة، وعجز عن الوصول إلى إجماع دولي.

وأيضاً فلا يمكن إهمال ما يذكره بعض المحللين من أن التدخل العسكري وإسقاط نظام الأسد قد يؤثر على الأمن القومي الإسرائيلي، وأن تأخير التدخل مع ما يرتكبه الأسد من مجازر يهدف في الدرجة الأولى إلى انهيار سوريا وإخراجها من المشهد الدولي لعقود قادمة (كما جرى مع العراق) مما يوفر الحماية لإسرائيل وأمنها لا سيما مع عدم معرفة البديل للنظام الأسدي.

الفشل الدولي والاحتجاج السعودي

راقبت المملكة العربية السعودية عجز المجتمع الدولي عن حماية المدنيين وإيقاف آلة القتل في سوريا، فالجمعية العامة للأمم المتحدة لا تستطيع إصدار قرارات ملزمة، أما مجلس الأمن فهو مشلول عن القيام بمهامه بسبب الفيتو الروسي والصيني، ومبادئ مسؤولية الحماية لا يمكن تفعيلها من دون رغبة غربية جادة أو توافق دولي. والتوافق الدولي والرغبة الجادة لدول الغرب مفقودتان في الحالة السورية. كما لاحظت المملكة أن حياة وأمن ملايين السوريين تشكل أمراً ثانوياً في النقاشات الأمريكية الروسية. لهذه الأسباب وإعلاناً عن موقفها من الفشل الدولي ألغت المملكة كلمتها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ٢ذو الحجة ١٤٣٤هـ/٧ أكتوبر٢٠١٣م، وتلا ذلك قرارها الذي أثار –وما يزال– ردود فعل واسعة برفضها مقعداً غير دائم في مجلس الأمن احتجاجاً على فشل المجلس القيام بمسؤولياته نحو القضية الفلسطينية والمأساة السورية.

إن أولوية الحل في سوريا تكمن –كما تراها المملكة العربية السعودية– في حماية الأبرياء ووقف إراقة الدماء، وهذا لايمكن أن يتحقق إلا بمنع الأسد من استخدام آلة القتل التي يمتلكها بأي وسيلة ممكنة، بما في ذلك شن ضربات موجهة ضد قواته الجوية ومراكز القيادة والسيطرة. وأن أي تأخر في القيام بعمل عسكري سيؤدي إلى تفجير المنطقة وتوسع عمليات العنف والقتل لتشمل العراق وتركيا والأردن ولبنان وإسرائيل.

كما أن أي حل سياسي لاحق يجب أن لايكون بشار الأسد ونظامه جزءاً منه، وهذا يتطلب توحيد المعارضة السورية السياسية والمقاومة العسكرية الميدانية. وتلجأ المملكة الآن إلى المؤسسات الدولية الإقليمية مثل مجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية لتحقيق هذه الأهداف، بعد أن تم فقدان الأمل في مؤسسات الأمم المتحدة والعالم الغربي.

المراجع

١- تم نشر هذه التقارير الاستخباراتية في الإنترنت، وظهرت تقارير صحفية عنها، ومن ذلك: إيان بلاك، «هجوم سورية الكيميائي: ملفات المخابرات»، ذا غارديان، ٣ سبتمبر ٢٠١٣.

٢- «سوريا: نظرة عامة»، بي بي سي، ٨ اكتوبر ٢٠١٣.

٣- إد أوكيف، «انقسامات الكونغرس الخمسة حول سوريا»، ذا واشنطن بوست، ١ سبتمبر ٢٠١٣.

٤- توم شانكر، «وزيرا الدفاع السابقان ينتقدان أوباما حول سوريا»، ذا نيويورك تايمز، ١٨ سبتمبر ٢٠١٣.

٥- روينا ميسن، « رئيس وزراء المملكة المتحدة يقول» لا دليل قاطع «لاستخدام النظام السوري الأسلحة الكيميائية»، ذا جاردين، ٢٩ اغسطس ٢٠١٣.

٦- آن بينكث «فرنسا على بعد (ساعات) لضرب سوريا عسكرياً قبل اتصال هاتفي من أوباما»، ذا انديبندنت، ٢٩ سبتمبر ٢٠١٣.

٧- «الاتفاق الأمريكي الروسي لتدمير كيميائي سوريا»، الجزيرة، ١٥ سبتمبر ٢٠١٣.

٨- جارث إفانز «مبادئ مسؤولية الحماية جانباً ولكنها لم تمت»، اوبن ديموكراسي، ٩ سبتمبر ٢٠١٣.

٩- يوشكا فيشر، «مأساة البلقان السوريا»، بوجيك سينديكيت، ١٩ سبتمبر ٢٠١٣.

١٠- فولفغانغ اشينغر، «الجحيم السوري: لماذا يجب علينا أن لا ننسى الدروس المستفادة من البوسنة»، شبيغل، ٤ سبتمبر ٢٠١٣.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

ص.ب ٥١٠٤٩ الريـــــاض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية

هاتف: ٤٦٥٢٢٥٥ (١١ ٩٦٦+) تحويلة: ٦٧٦٤ فاكس: ٤١٦٢٢٨١ (١١ ٩٦٦+)

بريد إلكتروني: masarat@kfcris.com